الأمم المتحدة S/2010/105

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2010
Arabic
Original: English

التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لمدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/566).

٢ – يسرني أن أفيد بأنه، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ظلت الحالة بين لبنان وإسرائيل مستقرة، دون حدوث مواجهات أو نزاعات علنية، وإن ظلت هناك درجة من التوتر. ومع ذلك، فرغم أن جميع الأطراف تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنها حتى الآن لم تنتقل من الحالة الراهنة لوقف الأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا إلى ذلك القرار.

٣ – وبوجه عام، ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولا يزال وقف الأعمال العدائية قائما. غير أنه كانت هناك بعض الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولم يحرز أي تقدم ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ جوانب رئيسية في القرار.

٤ – ففي لبنان، تم أخيرا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والمشاورات التي تلتها، تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة يرأسها سعد الحريري، بصفته رئيسا للوزراء، وكان ذلك بواسطة مرسوم وقّعه كل من رئيس الوزراء والرئيس ميشيل سليمان. وعبر البرلمان عن ثقته في الحكومة الجديدة وبرنامجها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر إذ حصلت الحكومة على ١٢٢ صوتا من أصوات نواب البرلمان البالغ مجموعهم ١٢٨ نائبا.

٥ – وكانت الاجتماعات التي عقدت بين رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، ورئيس الوزراء الحريري في دمشق يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر معلما

الرجاء إعادة الاستعمال

هاما على طريق تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد أبلغ مسؤولون لبنانيون وسوريون كبار منسقي الخاص بأن هذه العلاقات ستقوم على الاحترام المتبادل لسيادتهما. وأفيد أن القائدين ناقشا عددا من المسائل المتصلة بالعلاقات الثنائية، التي لبعضها وقع على التزامات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ثانيا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٦ – منذ صدور تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت وكالات الأمن اللبنانية تنسيق تحقيقاتها المتعلقة بشبكات التجسس الإسرائيلية التي يدعى وجودها في لبنان، وقامت في هذا الصدد، وفقا لمصادر حكومية، بعملية اعتقال أخرى على الأقل.

ألف – الحالة في منطقة عمليات القوة المؤقتة

٧ – ظلت الحالة في منطقة العمليات هادئة عموما. وواصلت حكومتا لبنان وإسرائيل التزامهما بوقف الأعمال العدائية وبتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨ – وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمالي الخط الأزرق، منتهكا بذلك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جرى عدد من المناقشات بين القوة المؤقتة والسلطات الإسرائيلية بشأن اقتراح اليونيفيل تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة (انظر S/2009/566، الفقرة ١٥). وبموازاة مع ذلك، كانت الحكومة اللبنانية الجديدة تستعرض الاقتراح إذ استأنفت القوة المؤقتة مناقشاتها مع نظرائها اللبنانيين.

٩ – واستمر يوميا تقريبا خرق الطائرات الإسرائيلية والطائرات الإسرائيلية بدون طيار المجال الجوي اللبناني. وتمت عمليات التحليق الإسرائيلية بوتيرة أقل نوعا ما في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لكن ذلك أعقبته زيادة ملحوظة في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. وعمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية تشكل جميعها انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت القوة المؤقتة على جميع الخروقات الجوية وطلبت إلى إسرائيل أن توقفها فورا. وعمليات التحليق بحكم طبيعتها تصعد التوترات وتزيد من إمكانية وقوع حوادث أمنية، كما تبين في بضع مناسبات حينما أطلق الجيش اللبناني النار على طائرات إسرائيلية تخترق المجال الجوي اللبناني. كما احتجت الحكومة اللبنانية على الخروقات الجوية وطالبت بوقفها دون تأخير. وأصرت حكومة إسرائيل على أن عمليات التحليق تدابير أمنية ضرورية، محتجة بعدم إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة.

١٠ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبعد أن لاحظت تصرفات مشبوهة لعدة رجال، اكتشفت دورية ليلية للقوة المؤقتة جنوب بلدة الخيام (القطاع الشرقي) ٢٥٠ كيلوغراما من المتفجرات. وفتش الجيش اللبناني والقوة المؤقتة المتفجرات قبل قيام الجيش المذكور بمصادرتها لإجراء مزيد من التحريات بشأنها. والتحريات مستمرة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عبّرت الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، عن اعتقاد حكومتها بأن أنواع المتفجرات والطريقة التي نشرت بها تدل على أن ناشطي حزب الله هم من زرعوها. ويشكل وجود متفجرات غير مأذون بها في المنطقة انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١١ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على راع لبناني قرب موقع الأمم المتحدة ٤-٣٤ في منطقة مزارع شبعا. ونظرا لانعدام الأدلة على الأرض وتناقض البيانات الواردة من الطرفين، لم يتسن توصل التحقيقات التي أجرتها القوة المؤقتة إلى تحديد موقع الحادث بالضبط وظلت نتائجها بالتالي غير قاطعة بخصوص طبيعة انتهاك الخط الأزرق. وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١ شباط/فبراير، سُلم الراعي للقوة المؤقتة، التي سلمته بدورها للسلطات اللبنانية. وفي ١ و ٢ شباط/فبراير، قام الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين وجههما إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، بنقل احتجاج حكومته على ما سماه اختطاف دورية إسرائيلية لمواطن لبناني من الأراضي اللبنانية، أي شمال الخط الأزرق. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، اقترب شخصان من السياج السلكي المحيط بقرية الغجر في الجانب الشمالي انطلاقا من داخل القرية. ورغم تحذير القوة المؤقتة لهم وإطلاقها أعيرة نارية تحذيرية، رمى أحد الشخصين كيسا إلى الجانب الآخر من السياج وعبر السياج متمكنا من الهروب. وانسحب الشخص الثاني إلى داخل قرية الغجر. وحدث أيضا عدد قليل من الخروقات البرية الطفيفة للخط الأزرق، ولا سيما من جانب مزارعين يقومون برعاية الماشية أو يعملون في حقولهم، على جانبي الخط الأزرق. وواصل جنود القوة المؤقتة والجيش اللبناني المتمركزون على مقربة من الخط الأزرق تنبيه السكان المحليين إلى موقع الخط في مسعى لدرء خروقات غير متعمدة.

١٢ - وفي عدة مناسبات، شاهدت القوة المؤقتة مدنيين قرب الخط الأزرق يرمون الحجارة على السياج التقني الإسرائيلي. ومنعاً لوقوع مثل هذه الحوادث، زادت القوة المؤقتة والجيش اللبناني وجودهما في الأماكن التي ترمى فيها الحجارة. وإضافة إلى ذلك، تم أحيانا تبادل الإساءات اللفظية والحركات التهديدية بين الجانبين عبر الخط الأزرق، وشمل ذلك الأفراد العسكريين والمدنيين.

١٣ - وأكملت القوة المؤقتة تحقيقاتها في الحادث الذي وقع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في قرية طير فلسيه (القطاع الغربي)، والانفجارين اللذين حدثا يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة تقع بين بلدة حولا وميس الجبل (القطاع الشرقي)، وفي القصف الصاروخي الذي تم في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر انطلاقا من عموم منطقة حولا (القطاع الشرقي). وأكدت نتائج التحقيقات الاستنتاجات الأولية الواردة في تقريري الأخير (S/2009/566، الفقرات ١٣ و ١٤ و ٩ على التوالي). ولم يسمح تحقيق القوة المؤقتة في الانفجارين اللذين وقعا قرب بلدة حولا بتحديد متى تم تركيب جهاز جيش الدفاع الإسرائيلي، ولا كيف تم تفجيره. وما زالت تجري تحقيقات السلطات اللبنانية في حوادث إطلاق الصواريخ السبعة التي وقعت في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٤ - ويجري إحراز تقدم طيب في وضع العلامات الظاهرة للعيان على الخط الأزرق، مع حدوث تأخر طفيف يرجع بالدرجة الأولى إلى أحوال الطقس القاسية. وفي القطاعات الأربعة الحالية للمشروع، التي يبلغ مجموعها ٣٦,٥ كيلومترا، تم الاتفاق على ٦٩ إحداثية؛ وتم نصب ٤٠ علامة (منها واحدة وضعتها القوة المؤقتة بمفردها، بالاتفاق مع الطرفين)؛ ويجري إنشاء ٢٣ علامة؛ وحددت إحداثيات سبع نقاط لقياسها على الأرض مع الطرفين. وقدمت القوة المؤقتة للطرفين اقتراحا لتعليم قطاع خامس. وأعاد كلا الطرفين تأكيد الأهمية التي يعلقانها على مشروع وضع العلامات، وهي أهمية تؤكدها أيضا الخروقات غير المتعمدة المذكورة أعلاه (الفقرة ١١)، وأعربا عن التزامهما بالحفاظ على الزخم. وتدعم أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة هذا المشروع من خلال تطهير حقول الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة من أجل إتاحة المجال لقياس الإحداثيات وإقامة علامات الخط الأزرق.

١٥ - وتستمر أعمال البناء في المرحلة الأولى من مشروع طريق الخط الأزرق، حيث يجري وصل الطرق الموجودة قرب الخط الأزرق ببناء ١١ وصلة طريق، مع تأمين وحدات الهندسة التابعة للقوة المؤقتة الدعم للجيش اللبناني. وحتى الآن، أنجزت وصلتان ويجري بناء وصلة ثالثة.

١٦ - وأبقت القوة المؤقتة والجيش اللبناني على منشآتهما الخاصة وواصلا أنشطتهما التنفيذية اليومية، ومنها الدوريات التي تقوم بها القوة المؤقتة باستخدام الطائرات العمودية، على نفس المستويات العالية المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت القوة المؤقتة والجيش اللبناني تشغيل مراكز تفتيش مشتركة على امتداد نهر الليطاني، وكذلك مراكز أخرى في مواقع تنتقى عشوائيا في منطقة العمليات. وإضافة إلى ذلك، اضطلعا بما متوسطه

١٥ عملية كل ٢٤ ساعة للحيلولة دون إطلاق الصواريخ وقاما يوميا بتنسيق دوريات راجلة على طول الخط الأزرق. وتواصلت الجهود لزيادة تحسين كفاءة الأنشطة المنسقة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني. وشملت هذه الجهود استعراض تنفيذ عمليات الحؤول دون إطلاق الصواريخ، بغية تعزيز التدابير الوقائية والإجراءات التنفيذية المشتركة بين الجهتين والهادفة إلى مواءمة الأنشطة التنفيذية على مستويي التخطيط والإنجاز.

١٧ - وفي مواجهة اشتداد حالة الاستنفار الأمني أحيانا، كثفت الجهتان أنشطتهما التعاونية والتنسيقية. وشمل ذلك زيادة وجود القوات في الأجزاء الحساسة من منطقة العمليات، وكذلك تكثيف أنشطة الحؤول دون إطلاق الصواريخ. كما زاد الجيش اللبناني عدد عمليات التفتيش المادي للمركبات ومعدلات البحث خلال فترات اشتداد التوتر هذه. وقد تم الآن تحول جميع ألوية الجيش اللبناني الثلاثة من ألوية خفيفة إلى ألوية ثقيلة، ويتألف قوام الجيش اللبناني المنتشر في منطقة عمليات القوة المؤقتة من ثلاثة ألوية ثقيلة، يبلغ عددها بالكامل ٦ ٤٠٠ جندي.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت القوة المؤقتة والجيش اللبناني بعدد كبير من المناورات، معظمها تكتيكي، بمشاركة الجهتين. وعلاوة على ذلك، اشتركت القوة المؤقتة والقوات البرية والبحرية للجيش اللبناني في مناورة برمائية ومناورة للتدريب على المدفعية. وقد أدى استمرار اشتراك القوة المؤقتة في دورات التدريب المدنية - العسكرية لصالح الجيش اللبناني، التي تليها مرحلة تدريب أثناء الخدمة مع وحدة تابعة للقوة، إلى زيادة تعزيز الشراكة بين اليونيفيل والجيش اللبناني. كما واصلت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة تقديم تدريب منتظم للبحرية اللبنانية في البحر والبر.

١٩ - وتسهم التدريبات والمناورات المشتركة المستمرة بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني في تعزيز قدرات هذا الجيش. غير أن من الأساسي للجيش اللبناني، لكي يتولى تدريجيا المزيد من المسؤوليات الأمنية في منطقة عمليات القوة المؤقتة وفي المياه الإقليمية اللبنانية، أن تحصل عناصره البرية والبحرية على المعدات والدعم التقني اللذين تمس الحاجة إليهما.

٢٠ - وعدا استثناءات قليلة للغاية، ما زالت القوة المؤقتة تمارس حرية التنقل الكاملة في جميع أرجاء منطقة عملياتها، إذ تقوم بتسيير ما يربو على ١٠ ٠٠٠ دورية في الشهر. وقام مدنيون محليون بإيقاف عدد ضئيل من هذه الدوريات لفترة وجيزة. وكانت هذه الحوادث وجيزة وتم تسويتها ميدانيا بمساعدة الجيش اللبناني. وفي حادث خطير وقع يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير، قامت مجموعة من المدنيين لفترة وجيزة بعرقلة حركة دورية راجلة تابعة للقوة المؤقتة في منطقة بنت جبيل (القطاع الغربي). وقد طلب قائد الدورية من ثلاثة مدنيين محو

الصور التي التقطوها للدورية وسجل رقم لوحة سيارتهم عندما رفضوا القيام بذلك. وفي وقت لاحق، قام المدنيون بحشد حوالي ٥٠ شخصا، حمل بعضهم مضارب البيسبول وقضبان الصلب وحمل أحدهم سكينا، وعرقلوا حركة الدورية. وقام أفراد القوة المؤقتة بإطلاق ثلاثة أعيرة نارية تحذيرية في الهواء، وحينها تراجع المدنيون أمتارا، ثم تفرقوا بعد مزيد من المناقشات. ووصلت إلى عين المكان دورية تابعة للجيش اللبناني وهدأت الوضع. ولم يسفر الحادث عن أي إصابات واستأنفت الدورية نشاطها. وإضافة إلى ذلك، كان المدنيون بين الفينة والأخرى يرصدون أنشطة القوة المؤقتة في مناطق شتى.

٢١ - وكان هناك عدد من حالات قذف الحجارة على دوريات القوة المؤقتة من جانب مدنيين لبنانيين، معظمهم من الشباب. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، وبالقرب من قرية دير قانون النهر، قامت مجموعة من المدنيين بقذف الحجارة على أفراد القوة المؤقتة والجيش اللبناني، مما ألحق أضرارا بعدد من المركبات. ووقع هذا الحادث في أعقاب حادث أسفر عن مقتل أحد المدنيين عندما سقطت قطعتان من معدات مدفعية القوة المؤقتة من شاحنات تابعة للجيش اللبناني. وقد هدأ الجيش اللبناني الوضع. وفي مناسبة أخرى، قام ثلاثة من الشباب برمي دورية تابعة للقوة المؤقتة بقطعة من الصلب، ما أدى إلى إصابة أحد الجنود.

٢٢ - وباستثناء الحوادث المفصلة أعلاه، تظل نظرة السكان المحليين إلى القوة المؤقتة إيجابية إذ تحافظ وحدة التعاون المدني - العسكري ووحدة الشؤون المدنية التابعتين للقوة المؤقتة على اتصالات وثيقة مع المجتمعات المحلية. وما زال توفير الدعم في مجالات المساعدة الإنسانية والهياكل الأساسية وبناء القدرات والتدريب المهني من خلال أنشطة البلدان المساهمة بقوات والمشاريع الممولة من ميزانية القوة المؤقتة يعزز العلاقات بين اليونيفيل والسكان. وقد أعربت السلطات المحلية عن شيء من القلق إزاء الأضرار التي لحقت بالطرق والممتلكات من جراء الأنشطة التنفيذية للقوة المؤقتة.

٢٣ - وتواصل القوة المؤقتة مساعدة الجيش اللبناني في إقامة منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي أفراد مسلحين ومن أي أصول وأسلحة غير أصول وأسلحة الحكومة اللبنانية والقوة المؤقتة، وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة اتخاذ تدابير مكثفة ومنسقة، على النحو الموصوف أعلاه، تهدف تحديدا إلى كفالة عدم وجود عناصر مسلحة في المنطقة، وكشف وإزالة جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي قد تكون ما زالت موجودة في المنطقة، والحيلولة دون إمكانية تهريب أسلحة عبر نهر الليطاني.

٢٤ - وتصر حكومة إسرائيل على أن حزب الله يواصل بناء قدراته العسكرية وتعزيز وجوده العسكري، ولا سيما شمال نهر الليطاني، بل أيضا داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة،

مستخدما على الأخص منازل تقع في المناطق الحضرية. وبالتعاون مع الجيش اللبناني، تقوم القوة المؤقتة على الفور بالتحقيق في أي ادعاء بوجود غير مشروع لأفراد مسلحين أو أسلحة في المنطقة في حال ورود معلومات محددة بهذا الشأن. غير أن الولاية المسندة إلى القوة المؤقتة لا تخولها تفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقا من ذلك الموقع بالتحديد. وأكدت قيادة الجيش اللبناني مجددا أنها ستتخذ إجراءات فورية عند تلقيها أدلة على وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة، وستوقف أي نشاط غير مشروع يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بالوجود غير المشروع للأفراد المسلحين والأسلحة جنوب نهر الليطاني. وحتى تاريخه، لم يُقدم إلى القوة المؤقتة دليل على تهريب أسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، ولم تعثر على أي دليل من هذا النوع. وعلاوة على ذلك، قامت القوة المؤقتة بعمليات تفتيش دورية لمرافق مكتشفة سابقا لعناصر مسلحة في منطقة العمليات، شملت ملاجئ محصنة وكهوفا، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنها قد استُعملت من جديد أو على أي دليل يثبت وجود هياكل أساسية عسكرية جديدة في منطقة عملياتها.

٢٥ - وكما أفيد في تقارير سابقة، يشكل إيجاد منطقة خالية من الأسلحة غير المأذون بها جهدا طويل الأمد. ويبرهن الهجوم الصاروخي الذي وقع في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2009/566، الفقرة ٩) مرة أخرى على أنه ما زالت هناك أسلحة داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة وعناصر مسلحة معادية مستعدة لاستخدامها فيها. كما يدل اكتشاف كمية كبيرة من المتفجرات جنوب بلدة الخيام في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر على وجود المتفجرات والأصول غير المأذون بها في منطقة العمليات. وهذا يبرز حاجة القوة المؤقتة والجيش اللبناني إلى أن يظلا يركزان على زيادة تعزيز المراقبة الأمنية في المنطقة.

٢٦ - وفي عدة مناسبات، لاحظت القوة المؤقتة وجود مدنيين مسلحين ببنادق صيد في منطقة العمليات، على الرغم من الحظر الذي فرضته الحكومة على الصيد وعلى حمل السلاح داخل هذه المنطقة، وهو حظر أعادت الحكومة إعلانه في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وواصل الجيش اللبناني تذكير السكان المحليين بالحظر. ولئن ألقى الجيش اللبناني القبض على عدة أفراد وصادر أسلحتهم، فقد تمكن بعضهم من الفرار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص مسلحون وأسلحة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة.

٢٧ - وواصلت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة تنفيذ عمليات الاعتراض البحري في منطقة العمليات البحرية، فضلا عن تدريب البحرية اللبنانية. وساهمت هذه

البحرية باعتراض السفن التي تقترب من المرافئ اللبنانية، بينما ساهمت شبكة الرادارات الساحلية اللبنانية بنجاح في الحصول على صورة معترف بها لسطح المياه الإقليمية اللبنانية. غير أن البحرية اللبنانية يحد كثيرا من عملياتها عدم وجود سفن قادرة على البقاء في البحر في أحوال جوية غير مواتية ولفترات طويلة. وهذا الافتقار إلى الأصول يحد من زيادة تطوير البحرية اللبنانية، بما في ذلك زيادة مشاركتها في عمليات الاعتراض البحري. وقامت فرقة العمليات البحرية، منذ بداية مهمتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، باعتراض واستجواب أكثر من ٦٠٠ ٢٧ سفينة. ومنذ صدور تقريري الأخير، أُجرِيَت ٨٧ عملية تفتيش أخرى للسفن التي اشتبه فيها، مما رفع العدد الإجمالي لهذه العمليات إلى ٤٧٧ عملية منذ إنشاء فرقة العمليات البحرية. ومن بين هذه العمليات، باشرت البحرية اللبنانية ٢٠ عملية في حين باشرت فرقة العمليات البحرية نفسها ٦٧ عملية. وقامت البحرية اللبنانية والجمارك اللبنانية بتفتيش السفن للتحقق من عدم وجود أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها على متنها وسمحت لها جميعها بالعبور.

٢٨ - وفي ثلاث مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لبت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة طلبات المساعدة في مجالي البحث والإنقاذ. ففي ١١ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت الفرقة، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع البحرية اللبنانية ومركز قبرص لتنسيق عمليات الإنقاذ البحري، بإجراء عمليات بحث وإنقاذ تهم سفنا انقلبت في أحوال جوية قاسية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، واستجابة لنداء استغاثة ورد من سفينة تجارية خارج منطقة العمليات البحرية للقوة المؤقتة، مقابل مدينة صور تقريبا، أرسلت القوة المؤقتة سفينة تابعة لفرقة العمليات البحرية، كانت تبحر بالقرب من الموقع، إلى مكان الحادث. وقد أنقذ أفراد فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة شخصا واحدا؛ وأنقذت البحرية الإسرائيلية خمسة آخرين. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة مرة أخرى بعمليات للبحث عن أفراد طاقم سفينة انقلبت في المياه مقابل مرفأ طرابلس وإنقاذهم. ووفرت فرقة العمليات البحرية القيادة للعملية في عين المكان وقد شاركت فيها أيضا وحدات من البحرية اللبنانية. وأنقذت فرقة العمليات البحرية ٣٤ ناجيا؛ وأنقذ الجيش اللبناني وجهات أخرى مشاركة في العملية ستة ناجين آخرين. وإثر سقوط طائرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير بعد الإقلاع من المطار الدولي في بيروت بوقت قليل، قدمت وحدات فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعما حاسما للسلطات اللبنانية في عمليات البحث والإنقاذ التي دامت ٧٢ ساعة. وفي البداية، قامت فرقة العمليات البحرية بقيادة وتنسيق العمليات في عين المكان.

٢٩ - واستمر وقوع الحوادث على طول خط الطفافات مرات عديدة في الأسبوع. وعمدت وحدات البحرية الإسرائيلية كثيرا إلى إلقاء قنابل أعماق وإطلاق قنابل إنارة وأعيرة نارية تحذيرية على امتداد خط الطفافات. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أن ما يقوم به هو بمثابة تدابير أمنية ضد قوارب الصيد اللبنانية التي تقترب من خط الطفافات أو تعبره. ومع أنه لم تُسند إلى اليونيفيل مهمة رصد هذا الخط الذي أقامته إسرائيل من جانب واحد، والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية، أثيرت المسألة في إطار الفريق الثلاثي، وأعرب قائد القوة عن قلقه من تلك الحوادث التي تساهم في زيادة حدة التوتر بين الطرفين.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٠ - ما زالت الاجتماعات الثلاثية التي يرأسها قائد القوة مع ممثلين رفيعي المستوى عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي تشكل أداة لا غنى عنها في أعمال الاتصال والتنسيق التي تقوم بها القوة المؤقتة وآلية أساسية لمعالجة المسائل التنفيذية الأمنية والعسكرية وبناء الثقة بين الطرفين. ونوقشت انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحوادث أخرى خلال الاجتماعات، كما نوقشت تقارير تحقيقات القوة المؤقتة في الحادث الذي وقع في طير فلسيه، والتفجيرات التي شهدتها بلدة حولا، وحادثي القصف الصاروخي اللذين وقعا في ١١ أيلول/سبتمبر و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وواصل كلا الطرفين إبداء نهج بنّاء ومرن لتسوية المسائل العالقة. وأفضى هذا النهج إلى إيجاد حلول عملية لعدد من المسائل الخلافية، وبالأخص فيما يتعلق بأعمال بناء الطرق في كفركلا (القطاع الشرقي) وإقامة مزارعين لبنانيين في بليدا (القطاع الشرقي) بساتين الزيتون جنوب الخط الأزرق. وأكد الطرفان من جديد التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وشددا على أهمية الاجتماعات الثلاثية في تعزيز الأمن والاستقرار. وواصل الطرفان استخدام آلية الفريق الثلاثي لمعالجة المسائل العسكرية والأمنية قيد المناقشة معالجة بنّاءة.

٣١ - وأدى التفاعل المنتظم بين القوة المؤقتة والقيادة العليا للجيش اللبناني إلى كفالة اتباع نهج استراتيجي منسق بدقة إزاء أنشطة الجهتين. وظل الاتصال اليومي بينهما وثيقا على مختلف الصعد، مما يسّر التنسيق الفعال على الصعيدين التنفيذي والتكتيكي. وما زال للجيش اللبناني ضباط اتصال في مقر القوة المؤقتة في الناقورة وفي مقر كل من القطاعات، وما زال للقوة المؤقتة ضابط اتصال يتمركز في مقر الجيش اللبناني في صور، في جنوب لبنان.

٣٢ - وظلت عملية التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي والاتصال به تجري بصورة فعالة. وحافظ قائد القوة المؤقتة على علاقات وثيقة ومثمرة مع نظرائه في الجيش المذكور ومع غيرهم من كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين. وما زال للقوة المؤقتة ضابطا اتصال في مقر

القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في زيفات. ولم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم بشأن إقامة مكتب القوة المؤقتة في تل أبيب.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٣ - في أعقاب اكتشاف القوة المؤقتة ٢٥٠ كيلوغراما من المتفجرات في القطاع الشرقي لليونيفيل، قرب بلدة الخيام، كرَّرت حكومة إسرائيل، في رسالة ممثلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير المشار إليها أعلاه (الفقرة ١٠)، موقفها بشأن تسلح حزب الله، ووجوده العسكري وقدراته العسكرية في لبنان. وأكدت أيضا أنه من المحتمل أن تكون هذه المتفجرات قد صنّعت في جمهورية إيران الإسلامية أو في الجمهورية العربية السورية، وأشارت إلى أنها تعتبر حكومة لبنان مسؤولة بالكامل عن كل هذه الانتهاكات وما قد يترتب عليها.

٣٤ - وكما أشرت في تقاريري السابقة، لا يزال حزب الله يمتلك قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن القدرة العسكرية للدولة اللبنانية، وذلك في انتهاك للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي مقابلات وبيانات صدرت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظل زعماء حزب الله يصرِّحون على الملأ أن حزب الله سيستخدم ترسانته للدفاع عن نفسه إذا ما تعرض لهجوم. ويصر زعماء حزب الله على أن حزب الله لا يزال يلتزم بمقتضيات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وينفون المزاعم بأنه نقل أسلحة إلى جنوب نهر الليطاني.

٣٥ - وأصبحت قضية أسلحة حزب الله نقطة نقاش رئيسية أثناء إعداد البيان الوزاري للحكومة اللبنانية. وفي النسخة النهائية من هذا البيان، تؤكد الحكومة اللبنانية ''حق لبنان، بشعبه وجيشه ومقاومته، في تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر المحتلة، واسترجاعها، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء والتمسك بحقه في مياهه، وذلك بكل الوسائل المشروعة والمتاحة''. ويؤكد البيان الوزاري من جديد أيضا ''التزام الحكومة بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمندرجاته كلها''. وفي هذا السياق، أشير إلى أن مجلس الأمن دعا في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل لجميع الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، ومن القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان غير أسلحة وسلطة الدولة اللبنانية، عملا بقرار مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٣٦ - ولا أزال أعتقد أن نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى ينبغي أن يتم عبر عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون. وفي هذا الصدد، عهد الزعماء اللبنانيون إلى مؤتمر

الحوار الوطني، بقيادة الرئيس سليمان، أن يتوصل إلى اتفاق على استراتيجية دفاعية وطنية. ولم ينعقد مؤتمر الحوار الوطني بعد منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ونقل الرئيس سليمان إلى منسِّقي الخاص عزمه على العودة إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني عما قريب.

٣٧ - ولا يزال وجود الجماعات المسلحة الفلسطينية والجماعات المسلحة الأخرى يشكل تهديدا لاستقرار لبنان وتحديا للسيادة اللبنانية. وإني لا أزال أشعر بالقلق إزاء إبقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة بنية تحتية شبه عسكرية على الأراضي اللبنانية، لأن ذلك يشكل تعديا على السيادة اللبنانية. ويطرح امتداد بعض هذه القواعد العسكرية على جانبي الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية تحديا إضافيا فيما يتعلق بمراقبة الحدود. ولقد دعوت حكومة لبنان إلى تفكيك هذه القواعد ودعوت حكومة الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع هذه الجهود. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، رفض الأمين العام لفتح الانتفاضة، أبو موسى، الذي زار لبنان للمرة الأولى خلال ٢٨ عاما، على الملأ أي محاولة لتفكيك القواعد العسكرية الفلسطينية على طول الحدود اللبنانية - السورية وفي الناعمة، جنوب بيروت. وأثار بيان زعيم فتح الانتفاضة ردود فعل قوية من جانب المسؤولين اللبنانيين الذين اعتبروه تحديا للحكومة اللبنانية وللقرارات التي اتخذت في إطار مؤتمر الحوار الوطني. وأكد مجلس الوزراء اللبناني من جديد أن سيادة لبنان غير قابلة للتفاوض وأنه ينبغي ألا تكون هناك أي أسلحة فلسطينية خارج المخيمات. وبعد يومين، أوضح أبو موسى أن مجموعته على استعداد للدخول في حوار من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الأسلحة الفلسطينية خارج المخيمات مع الحكومة أو الدولة اللبنانية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحكومة الجديدة شددت في بيانها الوزاري على ”تنفيذ مقررات هيئة الحوار الوطني الخاصة بإنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلاح داخل المخيمات“. ويشير ذلك إلى القرارات المتخذة سابقا في عملية الحوار الوطني عام ٢٠٠٦.

٣٨ - وفي ١٥ شباط/فبراير، اندلعت اشتباكات بين أعضاء من حركة فتح وأعضاء من حركات إسلامية متطرفة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، قرب صيدا. وقتل شخص واحد جراء الاقتتال قبل أن يعود الهدوء إلى المخيم. وتسبب هذا الحادث في اضطراب الوضع الذي كان لولا ذلك هادئا عموما في المخيمات. ولا تزال السلطات اللبنانية ترحب بترتيبات التعاون مع السلطات الفلسطينية بشأن المسائل الأمنية في المخيمات. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، انفجرت قنبلة في مرفق تستخدمه حركة حماس وهو كائن في ضاحية حارة حريك جنوب بيروت. وقتل في هذا الحادث على الأقل شخصان

تم التعرف على أنهما حارسان شخصيان لأسامة حمدان، وهو ممثل للمكتب السياسي لحركة حماس. وفي حين لا يزال التحقيق الذي تجريه السلطات اللبنانية مستمرا، أشارت مصادر أمنية إلى أن حادثا قد تسبب بهذا الانفجار.

دال – حظر توريد الأسلحة

٣٩ – من الأحكام الهامة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) قيام الحكومة اللبنانية بتأمين حدود لبنان وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. وفي ذلك القرار، قرر مجلس الأمن أيضا أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها، ببيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد. ولم تبلغ الحكومة اللبنانية عن أي خرق لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن المسؤولين الحكوميين اعترفوا بسهولة التسلل عبر الحدود وإمكانية حدوث تهريب للأسلحة. وخلال زيارة منسِّقي الخاص إلى إسرائيل يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، كررت حكومة إسرائيل تأكيداتها وقوع انتهاكات كبيرة لحظر توريد الأسلحة عبر الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وتأخذ الأمم المتحدة هذه التأكيدات على محمل الجد ولكنها ليست في وضع يمكنها من التحقق من المعلومات على نحو مستقل.

٤٠ – ولا تزال الإدارة الفعالة للحدود اللبنانية تتأثر بعدم تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وباستمرار وجود قواعد عسكرية فلسطينية تمتد على جانبي الحدود بين البلدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة اللبنانية بذل الجهود لتحسين مراقبة حدودها. وأفاد مسؤولون لبنانيون أن التعاون الثنائي بين الوكالات الأمنية في لبنان والجمهورية العربية السورية تحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويركز على الحد من التهديدات الأمنية التي تهم البلدين. وأكد المسؤولون اللبنانيون والسوريون لمنسِّقي الخاص أن الدولتين اتفقتا على الشروع في معالجة مسألة إدارة حدودهما المشتركة في إطار شامل من التعاون الثنائي.

٤١ – وواصلت القوة المشتركة لمراقبة الحدود التي تضم نحو ٧٠٠ فرد من أربع وكالات أمنية لبنانية (الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، والجمارك) عملياتها على طول الحدود الشمالية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وأفادت السلطات اللبنانية بقيام القوة المشتركة لمراقبة الحدود بمصادرة بعض السلع التجارية المهرَّبة إلى لبنان.

٤٢ - ونشر الجيش اللبناني قرابة ٥٠٠ فرد لكفالة مراقبة الجزء التالي من الحدود الشرقية، بعد أن كان عددهم يبلغ ٣٥٠ فردا في الفترة المشمولة بالتقرير. وزادت قوى الأمن الداخلي أيضا عدد أفرادها في هذه المنطقة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ فرد، ووضعتهم تحت إمرة قيادة موحدة، يرأسها جنرال من الجيش اللبناني. وسيشكل هؤلاء الأفراد الـ ٧٠٠ جزءا من القوة المشتركة الثانية لمراقبة الحدود في المستقبل، التي ستظهر إلى حيز الوجود عندما تقوم مديرية الأمن العام ومديرية الجمارك أيضا بانتداب أفراد للعمل فيها. وسوف تحتاج القوة المشتركة الثانية لمراقبة الحدود، لكي تعمل بكامل طاقتها، إلى توفير المعدات وإلى إنجاز أعمال البنى التحتية اللازمة في المنطقة التي تتولى المسؤولية عنها، وقد طلبت الحكومة من أجل ذلك مساعدة المجتمع الدولي.

٤٣ - وفي ٢ شباط/فبراير، التقى سفراء البلدان المانحة، بقيادة منسقي الخاص، برئيس الوزراء الحريري، الذي كان يرافقه خمسة أعضاء من حكومته، لإعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي للمبادرات اللبنانية لإدارة الحدود وللمطالبة بأن تتطور الجهود الحالية إلى استراتيجية أوسع لإدارة الحدود تعتمدها الحكومة. ورحَّب رئيس الوزراء بهذا الاقتراح وبادر إلى تعيين مسؤول كبير لتنسيق عمل الحكومة من أجل الإشراف على استراتيجية شاملة بشأن الحدود.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٤ - لا يزال المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في النبطية مسؤولا عن تنسيق جميع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في جنوب لبنان. ولا يزال مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام يتولى مهمة ضمان الجودة والاتصال بين القوة المؤقتة والمركز الإقليمي.

٤٥ - وأنجز المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام في النبطية تقييمه الميداني للبيانات التقنية المتعلقة بالغارات التي وردت من إسرائيل بشأن المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. ومن أصل ١١٦ موقعا محتملا جنوب نهر الليطاني، تم تأكيد ٢٦ موقعا على أنها مواقع غارات ملوثة بالألغام، مما يرفع العدد الإجمالي للمواقع التي تم تحديدها حتى الآن إلى ١ ١١٣ موقعا. ويأذن الجيش اللبناني عموما بعمليات إزالة الألغام الأرضية في المستقبل شمال الطريق التي يتم بناؤها حاليا على طول الخط الأزرق.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع حادثان ينطويان على ذخائر غير منفجرة من مخلفات نزاع عام ٢٠٠٦، بما فيها ذخائر عنقودية، وأسفرت عن وقوع إصابتين. وبهذين الحادثين، يرتفع العدد الإجمالي للقتلى والجرحى في صفوف المدنيين منذ نهاية النزاع إلى

٢٨ قتيلاً و ٢٤٨ جريحاً، وفي صفوف الأفراد القائمين بإزالة الألغام جراء أنشطة إزالة الألغام منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٥٩ قتيلا وجريحا، منهم ١٤ قتيلا و ٤٥ جريحا.

واو – ترسيم الحدود

٤٧ – عقب الاجتماعات التي عقدت بين رئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس الوزراء اللبناني في دمشق يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرت التحضيرات لاستئناف المناقشات الثنائية بشأن ترسيم الحدود المشتركة وتعليمها عن طريق عمل اللجنة اللبنانية – السورية التي قرر الرئيسان الأسد وسليمان إعادة تنشيطها أثناء القمة التي عقداها في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وسوف يكون التحديد النهائي للحدود هاما من أجل إدارتها والمحافظة على علاقات حسن الجوار بين البلدين، تنفيذاً للقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٨ – ولم يحرز حتى الآن أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. وعلى الرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلق أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن تحديد الحدود المؤقتة لهذه المنطقة كما ورد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). وإني أشجعهما على أن يقدما ردودهما بشأن ذلك إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأثناء زيارة منسقي الخاص إلى دمشق في ١٨ شباط/فبراير، أكد له المسؤولون السوريون من جديد أن الجمهورية العربية السورية تعتبر أن مزارع شبعا لبنانية.

ثالثا – أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٤٩ – ما زالت مسألة أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتهم مسألة ذات أولوية. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة القوة المؤقتة وأمنها، وتولّي الحكومة اللبنانية مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون وحفظ النظام، فقد واصلت القوة المؤقتة التركيز على تخفيف المخاطر التي قد يتعرض لها أفرادها ومعداتها ومنشآتها، وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ ولايتها. ولا تزال القوة المؤقتة والسلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية تتعاون وتبذل جهودا مشتركة لكفالة التصدي بالشكل الملائم للتهديدات الأمنية للقوة المؤقتة التي تلقتها البعثة في عدد من المناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى التدابير الإلكترونية المضادة التي تتبع لتعطيل الأجهزة المتفجرة، تستطيع القوة المؤقتة أن تعتمد على الطائرات الصغيرة التي تعمل بدون طيار، وهي من المعدات التي تتسم بأهمية

حاسمة لتخفيف المخاطر والتي يعود لقائد القوة تقدير استخدامها من أجل تعزيز حماية القوة وأمن الموظفين المدنيين.

٥٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ألقى الجيش اللبناني القبض على مقاتل يشتبه بضلوعه في الهجمات بالصواريخ التي شنت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩ من منطقة عمليات القوة المؤقتة. وقد حكم عليه بالفعل بالسجن غيابيا بتهمة ضلوعه في الهجوم الذي وقع قرب صيدا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وستعاد محاكمة هذا الشخص لضلوعه في ذلك الهجوم ومن المقرر أيضا أن يمثل أمام المحكمة العسكرية فيما يتعلق بعدد من القضايا الأخرى. ولا تزال قضية الهجوم الذي شن على القوة المؤقتة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وراح ضحيته ستة أفراد من حفظة السلام العاملين في الوحدة الإسبانية، لدى قاضي التحقيقات الأولية في المحكمة العسكرية.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥١ - بلغ القوام العسكري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ما مجموعه ٦٥٨ ١١ فردا، ٤٨٩ منهم من النساء. وفي البعثة ٣١٩ موظفا مدنيا دوليا و ٦٦٠ موظفا مدنيا وطنيا، ٨٧ و ١٦٩ منهم على التوالي من النساء. ويدعم القوة أيضا ٥٣ مراقبا عسكريا من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، أربعة منهم من النساء. وكما كان متوقعا في السابق، وصلت السرية اللوجستية المتعددة المهام من الدانمرك وخلفت اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر سرية اللوجستيات والصيانة البولندية. واكتمل انسحاب الوحدة العسكرية البولندية بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر. والتحقت سرية إندونيسية إضافية بالقوة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ويتوقع الآن التحاق سرية نيبالية بها في النصف الثاني من نيسان/أبريل ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، التحق بالقوة تسعة مساعدين طبيين من إندونيسيا في إطار عملية رفع مستوى مستشفى القوة في المقر بالناقورة من المستوى ١ إلى المستوى ٢. وأبلغت حكومة بلجيكا إدارة عمليات حفظ السلام أنها ستسحب مهندسيها المتخصصين في البناء مع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تولت إيطاليا قيادة فرقة العمليات البحرية التابعة للقوة المؤقتة انطلاقا من ألمانيا. وواصلت فرقة العمليات البحرية عملها بعدد مخفض من السفن يتراوح بين ست وسبع سفن، مع تشكيلة تتألف من فرقاطة إلى فرقاطتين، وطرَّادة واحدة، وثلاثة زوارق سريعة لخفر السواحل وسفينة إمداد واحدة، تكملها طائرتان عموديتان. ويعتبر هذا العدد دون المستوى الكافي، خاصة في الفترات التي يكون فيها الطقس سيئا فلا يتمكن من البقاء في البحر سوى السفن الأكبر حجما. ومع توقع وصول فرقاطة وزورق

لحفر السواحل من بنغلاديش في أواخر شهر نيسان/أبريل، ستضاف إلى الفرقة قدرات هي بأمس الحاجة إليها.

٥٣ - وإلحاقا بتقريري السابق (S/2009/566، الفقرة ٥٨)، أنجزت إدارة عمليات حفظ السلام والقوة المؤقتة استعراضا مشتركا لقدرة اليونيفيل، بما في ذلك هيكل قوتها وأصولها ومتطلباتها، برا وبحرا. وأحلت الاستنتاجات الواردة في الاستعراض إلى مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر S/2010/86).

٥٤ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، سلّم رئيس البعثة وقائد القوة، الجنرال كلاوديو غراتسيانو، قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى اللواء الإسباني ألبرتو أسارتا كويفاس.

خامسا - ملاحظات

٥٥ - يسرني أن أفيد أنه، بعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على اعتماد مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا يزال الطرفان ملتزمين به. لقد أدى الاحترام المستمر لوقف الأعمال العدائية من جانب إسرائيل ولبنان إلى الفترة الأكثر استقرارا في العلاقة بين البلدين لعشرات السنوات. بيد أن الوضع لا يزال هشا. ويزيد من هذه الهشاشة استعمال خطاب متزايد الحدة والعدائية للتحذير من تجدد النزاع، وتوسع نطاق أي مواجهة متجددة، وتطبيق الدروس العسكرية التي استخلصها الطرفان من نزاع عام ٢٠٠٦. إن كل ضروب الخطاب هذه تزيد من حدة التوتر ويجب تجنبها، وتتعارض مع روح القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٦ - ويسرني أن يواصل الطرفان التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبوقف الأعمال العدائية إلا أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في إطار تنفيذ العناصر المتبقية من القرار. ويمكن أن يشكل كل من البيئة الاستراتيجية الجديدة والاستقرار النسبي السائدين في جنوب لبنان واللذين ساهمت القوة المؤقتة في إيجادهما بالتعاون مع الجيش اللبناني، إضافة إلى الأحوال المواتية السائدة في البلد ككل، الأساس اللازم لعملية تؤدي إلى بلوغ وقف دائم لإطلاق النار. وكما ذكرت في تقارير سابقة، لن تدوم إلى ما لا نهاية الفرصة التي أتاحها وجود القوة المؤقتة. ومن مسؤولية الطرفين التركيز على كافة المسائل المعلقة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد على النحو المنشود في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن من شأن تحقيق وقف دائم لإطلاق النار أن يساعد في جعل الوضع أكثر استقرارا من خلال إيجاد مجموعة محددة من الالتزامات لكل طرف وإنشاء آلية ثابتة لرصد امتثال الطرفين للاتفاق والتصدي للانتهاكات المحتملة بواسطة الحوار بدلا من اللجوء إلى القوة، مما سيقلل من خطر حدوث تصعيد عسكري غير مرغوب فيه. وإني أحث الطرفين على اغتنام الفرصة

لتحقيق تقدم ملموس في الأشهر المقبلة. والأمم المتحدة مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة للطرفين في سعيهما إلى تحقيق هذا الهدف، من خلال ما يقوم به من عمل منسقي الخاص المعني بلبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٥٧ - وإني قلق من استمرار احتلال القوات الإسرائيلية للجزء الشمالي من قرية الغجر ولمنطقة متاخمة واقعة شمالي الخط الأزرق. ويشكل استئناف المناقشات بين القوة المؤقتة والمسؤولين الإسرائيليين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مؤشرا إيجابيا. وإني أدعو حكومة إسرائيل إلى إكمال انسحابها من المنطقة دون مزيد من التأخير، تنفيذا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والقوة المؤقتة مستعدة لتسهيل الانسحاب.

٥٨ - ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاك سيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشكل يومي تقريبا من خلال التحليق فوق الأراضي اللبنانية. ويؤدي هذا التحليق إلى توتير الوضع، وينطوي على إمكانية التسبب في حوادث قد تتصاعد حدتها بسرعة. وإني أدعو إسرائيل مجددا إلى احترام سيادة لبنان من خلال الوقف الفوري لكافة عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية.

٥٩ - وأعتقد أن انتخاب برلمان جديد في لبنان في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وتعيين حكومة وحدة وطنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير يعطي لبنان فرصا جديدة للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد. وإني على اقتناع بأن تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الذي تضمنه البيان الوزاري سيؤدي إلى دولة قوية قادرة بشكل أفضل على ممارسة سيادتها وسلطتها على أراضيها، على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم حكومة لبنان.

٦٠ - إن عثور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أسلحة في منطقة عملياتها دليل على انتهاك واضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويؤكد ذلك على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة غير المأذون بها ومن الأفراد المسلحين غير المأذون لهم بين نهر الليطاني والخط الأزرق على النحو المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لا يزال يشكل مسعى طويل الأمد. وعلاوة على ذلك، تتلقى الأمم المتحدة بانتظام تقارير تشير إلى أن حزب الله يعيد بسط ترسانته وقدراته العسكرية ضمن منطقة عمليات القوة المؤقتة وخارجها، وهو ما لا ينفيه حزب الله فيما يتعلق بالأراضي اللبنانية الواقعة شمال الليطاني. وفيما يتصل بهذا التأكيد، وبما أن الأراضي المذكورة تقع خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة، ليس لدى الأمم المتحدة الوسائل للتحقق من هذه المعلومة بشكل مستقل. بيد أن قادة من حزب الله صرحوا علناً أن تنظيمهم لديه قدرات عسكرية هامة للاستخدام لأغراض دفاعية.

٦١ - ويؤدي الجيش اللبناني، بالاشتراك مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، دورا رئيسيا في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصل العمل بالتزام وعزم ثابتين وساعده المانحون الدوليون في تعزيز قدرته بشكل تدريجي. وإني ممتن لهذه البلدان التي تساعد في تجهيز وتدريب الجيش اللبناني، بما في ذلك البحرية اللبنانية، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم هذا الدعم الذي تمس الحاجة إليه لبناء قدرات الجيش اللبناني. وهو دعم ضروري ليتمكن الجيش اللبناني من تحمل مسؤولياته الأمنية بشكل فعال في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعند نقاط الدخول البحرية إلى لبنان في المستقبل.

٦٢ - ويقدم الاستعراض التقني المشترك (انظر S/2010/86) توصيات لتعزيز فعالية عمليات القوة المؤقتة من خلال إنشاء قوة ذات وضع أكثر مرونة وقدرةً على التحرك وتوجها نحو إنجاز المهام. كما يبرز الاستعراض الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على آلية للتشاور الاستراتيجي المنتظم بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني وذلك لإجراء تحليلات للقوات البرية والأعتدة البحرية، ووضع مجموعة من المقاييس المرجعية التي تعكس الترابط بين قدرات القوة ومسؤولياتها وقدرات الجيش اللبناني، وكذلك لأخذ الوضع الأمني في المنطقة في الاعتبار. وإني أؤيد نتائج الاستعراض التقني، وطلبت من إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مباشرة تنفيذها.

٦٣ - ومراقبة لبنان لحدوده التزام هام ينص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويتطلب تنفيذه التزاما سياسيا وقدرة قوية. ولا أزال قلقا من التقارير المتواصلة التي تشير إلى خروقات للحظر المفروض على توريد الأسلحة، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإني متفائل بالجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية بشكل تدريجي لمراقبة حدودها، وبصفة خاصة بالتزام رئيس الوزراء بوضع استراتيجية حدودية شاملة للبنان، كما دعا إلى ذلك الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تقدم المساعدة لزيادة قدرة لبنان على إدارة حدوده، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الحدودية الشاملة للبنان في المستقبل. وأعتقد أن التحسن الملحوظ في العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية يخلق بيئة مواتية لتحقيق التقدم في مجال إدارة حدودهما المشتركة، وكذا ترسيمها وتعليمها. وإنني أتطلع إلى اتخاذ حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية خطوات ملموسة في هذا الصدد في الأشهر المقبلة.

٦٤ - وإني عازم أيضا على مواصلة جهودي الدبلوماسية الرامية إلى حل مسألة منطقة مزارع شبعا. وأدعو إسرائيل والجمهورية العربية السورية مجددا إلى تقديم ردودهما على تحديد الحدود المؤقتة لمنطقة مزارع شبعا الذي قمت به استنادا إلى أفضل المعلومات المتوفرة.

٦٥ - ويشكل وجود جماعات مسلحة في لبنان تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة تحديا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وسيطرتها الكاملتين على أراضيها وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويظل مصدر قلق بالنسبة لي. وكما ذكرت آنفا، أعتقد أن نزع سلاح الجماعات المسلحة ينبغي أن يتم في إطار عملية سياسية بقيادة لبنانية. وأدعو بالتالي رئيس جمهورية لبنان إلى استئناف الحوار الوطني لإجراء المزيد من المناقشات بشأن استراتيجية دفاعية وطنية بهدف التوصل إلى توافق آراء وطني في هذه المسألة الرئيسية. وأشير أيضا إلى أن الحكومة اللبنانية الجديدة أعلنت التزامها بتنفيذ القرارين اللذين اتخذا خلال جلسات الحوار الوطني عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ بنزع سلاح الجماعات الفلسطينية خارج المخيمات، ومعالجة مسألة السلاح داخل مخيمات اللاجئين الرسمية. وإني أدعو الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ تدابير لهذا الغرض.

٦٦ - وما زال وضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان مثار قلق على مستويات عدة منها تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي حين أشيد بالتعاون في المسائل الأمنية بين الوكالات اللبنانية والسلطات الفلسطينية داخل المخيمات، ينبغي إحراز مزيد من التقدم لتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين المعيشية. وأعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، وفي الوقت نفسه ضمان التعايش السلمي بين المجتمعين اللبناني والفلسطيني دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل بين العرب والإسرائيليين. وأدعو بالتالي الحكومة اللبنانية والجهات المانحة إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الأليمة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين كمسألة ذات أولوية.

٦٧ - ولا بد أن يتأثر الوضع السائد بين لبنان وإسرائيل بالديناميات الإقليمية، وهو وضع ذو أهمية قصوى في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي حين أدعو الطرفين إلى مواصلة العمل بحزم على تنفيذ التزاماتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمضي نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأمد، أعتقد أن وتيرة إحراز تقدم في هذا الصدد ستتأثر بتطورات إقليمية أخرى. وجدير بالذكر بوجه خاص أن انعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط له أثر سلبي على التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعلى الاستقرار في لبنان.

٦٨ - وإني أدعو الطرفين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى ما يعرّفه قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بحل طويل الأمد ينظم العلاقات بينهما. ولا يمكن ولا ينبغي الفصل بين التوصل إلى هذا الحل والحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وإني أدعو الطرفين والدول الأعضاء كافة إلى العمل بشكل حاسم لتحقيق هذا الهدف.

٦٩ - وأود أن أعرب عن تقديري للجنرال غراتسيانو لقيادته المثالية وتفانيه في الخدمة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى السنوات الثلاث الماضية المحفوفة بالتحديات. وأثني على الجنرال غراتسيانو لنجاحه في الحفاظ على علاقات بنّاءة مع كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي. فقد ساهمت جهوده في بناء الثقة مع الطرفين وتعزيز الاستقرار في جنوب لبنان. وكلي ثقة بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستواصل تنفيذ مهمتها بفعالية بقيادة الجنرال أسارتا.